

## اتحاد غرف السياحة: هذا العام السياحة لذوي الدخل المحدود!

طرطوس - الوطن

يبدو أن اتحاد غرف السياحة السورية يفكر جدياً ويعمل لأن يكون لذوي الدخل المحدود هذا الصيف حصّة في السياحة البحرية والجبلية بعد أن ارتفعت الأسعار وباتت القوة الشرائية ضعيفة خاصة عند ذوي الدخل المحدود كالعاملين في الدولة وغيرهم.

وضمن إطار ما تقدمه رفح اتحاد غرف السياحة خلال الاجتماع الذي عقده في طرطوس أمس بحضور ممثلة الوزارة / رمزية أوطه باشي / شعراً لم يسبق أن رفعه (السياحة لذوي الدخل المحدود هذا العام) ووعده بتطبيقه على أرض الواقع من خلال التعاون مع أصحاب المنشآت السياحية والفنادق في الساحل وكل المحافظات.

وأكد رئيس اتحاد غرف السياحة السورية محمد خضور له «الوطن» أن مجلس إدارة الاتحاد سيتابع هذا الأمر بشكل دائم وصولاً إلى وضعه موضع التنفيذ من خلال إقامة بعض المهرجانات وتقديم عروض حقيقية من تلك المنشآت لصالح ذوي الدخل المحدود تكون فيها حسومات جيدة على الأسعار الرسمية المقررة.

وأوضح أنه تم تكليف شعبة الفنادق في الاتحاد وغرف السياحة في كل محافظة بالتنسيق مع أصحاب الفنادق والاتفاق على العروض المريحة من الآن وحتى نهاية العام.

وأضاف خضور: إن الاتحاد يعمل بالتعاون مع الوزارة لتنشيط الواقع السياحي وإعادة الحياة إليه بشكل جيد بعد الآثار السلبية والأضرار الكبيرة التي لحقت به بسبب الحرب العدوانية على بلدنا وفي هذا المجال التقى مع أصحاب المنشآت واستمع إلى آرائهم للعمل على معالجة ما يمكن معالجته من مقترحاتهم وطلباتهم ليتابع البقية مع وزارة السياحة.



## اجتماع حكومي لدراسة سبل دعم قطاع الدواجن

# رئيس الوزراء: الحلول موجودة لكنها تحتاج إلى ترو لإصدارها

مهلة ٨ أيام للقائمين على القطاع لوضع معايير وبرنامج زمني < ٩٦١٠ مداجن خاصة في سورية ٢٢ بالمئة منها بلا ترخيص

منشآت ومعامل لتوضيب وتجهيز المنتج النهائي من منتجات الدواجن. وأكد سراج على إنشاء مسالخ آلية في عدة محافظات تقوم بذيح الفروج وتوضيبه وتغليفه وطرحه بالأسواق المحلية أو تصديره إلى دول الجوار. وإقامة غرف للتبريد والضغط بطاقات كبيرة تسحب ألف طن من السوق في وقت انخفاض الأسعار وطرحه عند ارتفاع الأسعار. وإقامة معمل لتجفيف البيض يؤمن الاستقرار في أسعار البيض المائدة وتحويله إلى شكل سهل التداول في السوق المحلية وللتصدير.

بدوره أصحاب المنشآت من القطاع الخاص أكدوا أن تكاليف الإنتاج مرتفعة سواء الرسوم أو المحروقات إضافة إلى تذبذب الأسعار وانقطاع التيار الكهربائي الذي يؤدي إلى خسائر كبيرة ناهيك عن الغلاء في سعر تأمين المازوت.

وأشار أصحاب المنشآت إلى وجود عقوبات رابعة بخصوص الأعلاف وتوحيد الأسعار إضافة إلى أن هناك أكثر من ٧٠ بالمئة من المداجن والإسكان غير مرخصة ونحن بحاجة لإيجاد حل لمشكلة الترخيص وكذا على تخفيض الرسوم الجمركية.

بدوره لفت الأمين العام لمجلس الوزراء قيس خضر إلى وجود فجوة واضحة في هذا القطاع ونحتاج إلى دراسة حقيقية تتلخص من الواقع لضمان النوعية والاستمرارية على المدى الطويل وإن أسرية الترخيص والتأمين لمدى الكفاءة وإنما لدى العارضين المقدمين ونحتاج لفترة لتنظيم هذا القطاع.

يمكن إعفاء هذه المواد من الرسوم الجمركية وغير الجمركية (والتي تصل نسبتها إلى ١٢ بالمئة) لمدة عام أيضاً تتم إعادة المداجن، وأكد على تسعير مادة العلف استناداً إلى نسبة البروتين في المادة لتحقيق العدالة بين المادة المستوردة والمنتجة محلياً.

أما البرنامج الثاني فهو التدخل على مستوى تنظيم السوق من خلال تنظيم عرض الفروج في السوق بهدف تخفيف احتكار الحلقة الوسيطة (المسالخ) باعتبارها الجهة الوحيدة المستفيدة ومصالحها تتعارض وتمكين المؤسسة العامة للدواجن من تخزين الفائض من الإنتاج في حالات النزوة لمنح انخفاض الأسعار دون سعر التكلفة ومن ثم استخدام هذا الفائض لمنع ارتفاع الأسعار بشكل كبير.



في زيادة عدد قطعان الأمات بأنواعها لدى المؤسسة العامة للدواجن بكلفة (٥٠٠) مليون ل.س. لتأمين احتياجات السوق وتحقيق استقرار نسبي في الأسعار. ولأهم حسب وزير الاقتصاد تأمين تخفيض واستقرار أسعار عناصر مدخلات الإنتاج ولاسيما الأعلاف التي تشكل ٥٠ بالمئة من كلفة الإنتاج وذلك عن طريق تخفيض السعر الاسترشادي للذرة ٢١٥ - ١٥٠ دولاراً للطن والكسبة ٤٧٥ - ٣٧٥ دولاراً للطن مدخلات إنتاج الأعلاف وبشكل أساسي (الذرة الصفراء العلفية وقول الصويا) بالإضافة لتخفيض الرسم الجمركي على استيراد هذه المواد من ٥ بالمئة إلى ١ بالمئة كما

أسباب هذه الظاهرة ارتفاع تكاليف الترخيص التي تصل إلى ٩٠٠ ألف ل.س. لترخيص مدجته بمساحة ٥٠٠ ٢م. ١٦٥٠ مليون ل.س. لترخيص مساحة ٢م. ١٠٠٠ بدوره وزير الاقتصاد سامر خليل تقدم برؤية حكومية وتشريعية للنهوض بهذا القطاع، موضحاً أنه في ظل تنوع المشكلات التي يعاني منها قطاع الدواجن ومحدودية الموارد تم وضع آله للتدخل على مستوى مدخلات الإنتاج من خلال تأمين مستلزمات إعادة إقلاع المداجن أمات الفروج والبيض والإضافة لتخفيض الرسم الجمركي على استيراد هذه المواد من ٥ بالمئة إلى ١ بالمئة كما

من القطاعات غير المنظمة نسبياً حيث إن ٢٢٪ من المداجن غير حاصلة على ترخيص. أما المشكلات التي يتعرض لها قطاع الدواجن فهي تتعلق بالتقلبات السريعة الحادة التي يتعرض المنتج لخسائر كبيرة، وارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير وصعوبة تأمينها إضافة إلى توقف العديد من المداجن عن الإنتاج، وهناك ٣٥١٦ مدجته متوقفة في كامل القطر، وذلك لأسباب متعددة أهمها عدم توفر التمويل والأعمال الإراهامية وعدم ربحية المشروع وغلاء مدخلات الإنتاج. إضافة إلى انتشار القطاع غير المنظم خاصة في محافظتي حمص وطرطوس ومن أهم

اليوم لن توصلنا إلى حل لأن مشكلات قطاع الدواجن كبيرة علماً أن لإصدار القرارات لما هو مطلوب وكيف نشغل كل منشأة توقفت عن الإنتاج مع تقديم كامل التسهيلات لها لتسيير في الإطار الصحيح خاصة في موضوع المسالخ غير المرخصة التي بحاجة إلى ترخيص لتنظيمها تحت إشراف الدولة لأن إغلاقها مشكلة واستمرارها بهذه الطريقة مشكلة أكبر. لافتاً إلى أن نوعية الأعلاف المغشوشة وغير الصالحة هي جريمة لن يتم السكوت عليها لأن استخدام مواد غير صالحة أمر بحاجة إلى إجراءات وضوابط بوضع مقترحات قابلة للتطبيق انطلاقاً من الواقع.

وأعطى رئيس الحكومة مهلة ٨ أيام للقائمين على هذا القطاع لوضع معايير وبرنامج زمني، مشيراً إلى وجود خطوات تشريعية ورؤية حقيقية من قبل فريق مختص ستناقش على طاولة الحكومة وسكون لها مخرجات هامة وتشريعات نافذة لهذا القطاع. وخلال الاجتماع قدمت وزارة الزراعة عرضاً حول واقع قطاع الدواجن في سورية أوضحت فيه أن الحكومة خصصت ٦ مليارات ليرة لدعم قطاع الدواجن وبالأرقام يبلغ العدد الإجمالي لمداجن القطاع الخاص ٩٦١٠ مداجن لمختلف الأنواع (فروج، أمهات وجدات فروج، بياض) وتقدر حاجة القطر بحوالي ٣ مليارات بيضة و٥٨ مليون فروج سنوياً يتأمينها من السوق المحلية، لافتاً إلى أن هذا القطاع يعتبر

قال رئيس مجلس الوزراء عماد خميس: إننا اليوم أمام مرحلة جديدة للقطاع الاقتصادي بكل مكوناته الزراعي والصناعي والمالي وهذا لا يعني أننا سنبدأ من الصفر وإنما علينا أن نستكمل ما بدأناه على مدى ٥٠ عاماً، ونستفيد من تداعيات الحرب التي فرضت علينا لتكون منطلقاً لنا لتعزيز عملنا مع القطاع الخاص الذي نعتبره جزءاً حقيقياً للحكومة والدولة لتنفيذ الإستراتيجية الجديدة ولا يوجد أماناً لخيارات أخرى سوى الاعتماد على الذات بربوئية جديدة وأبدي خميس خلال اجتماعه في وزارة

الزراعة المتعلق بدعم قطاع الدواجن بحضور ممثلين عن الجهات المعنية وكل من وزراء الزراعة والاقتصاد والمالية والإدارة المحلية والتجارة الداخلية وصحافة المستهلك وعدد من المهتمين استعداد الحكومة لتقديم الدعم المفتوح لقطاع الدواجن موضحاً أن هناك تحديات مترامية في قطاع الدواجن بدءاً من إنشاء المعمل وانتهاء بأخر منتج وان أي قرارات تصدر يجب أن تكون قابلة للتنفيذ مع جميع العنصرين بهذا القطاع ابتداء من الحجم والعدد، مضيفاً: لا تقل إلا أن تعود كل مدجته مرخصة لتعمل شاء من شاء وأبى من أبى داعياً إلى تنظيم العلاقة بين مربى الدواجن ووزارة الزراعة ليكون هناك تكامل وأرياف خميس قائلاً: إن أي قرارات

هناك غائم

## في الرقة طلاب الأساسي يقدمون امتحاناتهم في المناطق المحررة والثانوية في باقي المحافظات

# ٦١٥١ طالباً ثانوياً و١٣٩٩٣ أساسياً أكثر من ١٦ ألفاً منهم دراسة حرة الهادي: ٨ آلاف طالب تم سبرهم ليتقدموا للإعدادية لعدم وجود وثائق لديهم

محمد الصالح



الامتحانية للطلاب، مشيراً إلى وجود مركز إقامة للقائمين في المناطق الأخرى، لكن أياً من الطلاب لم يصل إلى هذا المركز بسبب عدم موافقة الأهالي في المناطق المحررة وإصرارهم على استضافة جميع الطلاب القادمين من مناطق بعيدة وخصوصاً تل أيضاً وسلوك والمناطق الأخرى الواقعة تحت سيطرة المجموعات الانفصالية، حيث كان الأهالي ينتظرون وصول الباصات القادمة من تلك المناطق ويدعون الطلاب إلى بيوتهم لإقامة لديهم طوال فترة الامتحان، ويوفرون لهم كل ما يحتاجون إليه من إقامة وإطعام وأجواء أسرية تساعدهم في امتحاناتهم، وهذا ليس مستغرباً على أهلنا في الرقة.

وعن امتحانات الثانوية العامة بين مدير التربية، أن جميع المراكز هي خارج محافظة الرقة، ولا يوجد أي مركز في المحافظة وجميع الطلاب المشاركين في امتحانات الثانوية العامة هم دراسة حرة وعددهم ٦١٥١ طالباً وطالبة لجميع الفروع، حيث يبلغ عدد طلاب الثانوية العامة الفرع الأدبي ٢٥٠٨ طلاب منهم ٢٢٣٥ طالباً وطالبة في حماة و١٩٧ في حلب و٥٧ في اللاذقية و١٨٥ في دمشق، أما الفرع العلمي فعددهم ٣١٦٧ طالباً وطالبة منهم ٢٨٢٩ طالباً في حماة و١١٩٧ في حلب و١٨٢ في اللاذقية و٣٧ في دمشق إضافة إلى وجود ٤٧٢ طالباً وطالبة تجارة و٤ طلاب صناعة وهم في حماة.

طالب ممن اشتركوا في امتحانات التعليم الأساسي لهذه الدورة، لم يكن لديهم أي وثيقة دراسية تثبت دراستهم لمرحلة التعليم الأساسي، فتم إجراء سير لهم ومنحوا وثائق النجاح في السبر لن استحقها، وبموجبها تمكنوا من التقدم للدراسة الحرة لهذه الدورة، علماً أن عدد الطلاب الذين تقدموا بصفة حرة لشهادة التعليم الأساسي يصل إلى ١٠ آلاف طالب تقريباً.

وتوزع طلاب التعليم الأساسي أكد الهادي أن العدد الأكبر في منطقة السبخة وهو ٨٥٩٩

## التعاون السكني بحماة يطالب بمعالجة معوقاته

حماة - محمد أحمد خيازي

سنخصص بالسكن؟ فليس هناك تعاون سكني وطمع بسكن إذا لم توجد الأراضي. وأوضح الخياط أن أهم مشاريع التعاون السكني الحالية بالمحافظة، هو مشروع حي الوفاء حيث طالب الاتحاد بتخصيص الجمعيات التعاونية السكنية في منطقة أمداد صاحبة حي الوفاء ١٠٤ هكتارات بمقاسم من المؤسسة العامة للإسكان علماً أن هناك ٦٠ جمعية لم تخصص بأي مسكن سكني منذ إنشائها حتى تاريخه.

وقال: مع العلم أنه يوجد ما يزيد على ٣ مليارات ليرة في رصيدها لدى المصرف العقاري ونحن ننتظر قيام المؤسسة العامة بتخصيص الجمعيات من المقاسم الفائضة عن حاجتها بعد عرض المخطط التنظيمي على رئاسة مجلس الوزراء للتصديق عليه. ولفت إلى أنه بمتابعة من محافظ حماة وعضو المكتب التنفيذي بالمحافظة تم عقد عدة اجتماعات تم التوصل من خلالها إلى اتفاق مبدئي لتخصيص الجمعيات بالمقاسم، وتم رفع أسماء وأعداد المنتسبين للجمعيات إلى الوزارة بناء على طلب الوزارة والمؤسسة، وقال: نرجو أن تفي المؤسسة العامة للإسكان بوعدها بإعطاء الجمعيات مقاسم في هذه الضاحية.

طلب رؤساء جمعيات التعاون السكني بحماة خلال مؤتمرها السنوي بحضور كل المسؤولين المحليين، بمعالجة معوقات نهوض قطاع التعاون السكني، مؤكداً أن مشكلتهم الرئيسية لا تتعلق بالتحويل فهم يملكون ٣ مليارات ليرة مجمدة بالمصرف العقاري، وإنما تكمن في عدم اهتمام مجالس المدن والبلديات والجهات العامة الأخرى بقطاعهم، وتخصيصهم بمقاسم جديدة تمكنه من تنفيذ مشاريعه السكنية وتسليمها للمكتمنين على شقفة منذ سنوات طويلة. وبينوا بمداخلتهم أن أكثر من ٩٠ بالمئة من الأعضاء مقصرين بتسديد الالتزامات المالية للجمعيات، بسبب عدم تنفيذها مشاريع جديدة، وارتفاع أسعار مواد البناء وضعف قدرتهم المادية، ما جعل أعداد منهم يفكرون بالانسحاب.

وشكا عدد من رؤساء الجمعيات من إجراءات الاستملاك المعقدة التي تمت لسنوات أحياناً، ووضوح العراقيل من الجهات المعنية، وقدم قوانين الاستملاك (المرسوم ٢٠ لعام ١٩٨٣ والقانون ٢٦ لعام ٢٠٠٠)، ومن عدم إصدار الأنظمة الموحدة للرسوم ٩٩ لعام ٢٠١١ حتى تاريخه.

وأكد رئيس اتحاد التعاون السكني بحماة يحيى الخياط أن عدد الوحدات السكنية المنجزة بحماة ١٠٢٤ على حين كانت قيد الإنجاز ٤١٣٨ وحدة. وبين أن تفعيل عمل قطاع التعاون السكني بعد سنوات عديدة من العجز عن تنفيذ سوى نسبة ضئيلة جداً من المساكن لأعضائه داخل المخططات التنظيمية، لا يكون فقط بتعديل قانونه الناقد وإنما يكون بتوفير الأراضي والمقاسم السكنية وتطبيق موادها كلها لاجزء منها، وخاصة المتعلقة بالإغفاءات ومدد وفوائد القروض والضرائب حيث يسأل الأعضاء التعاونيون المنتسبين للجمعيات والمسجلون منذ سنوات على قوائم الانتظار وعدمهم نحو ٣٥ ألف عضو منتسب متى